



تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" خاضعه لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ولانحته التنفيذية ١٩٨١ ولانحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمه المركز المالي في في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ:-

- (١) تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوى الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل.
- (٢) هناك قيد على نطاق أعمال المراجعة ممثل في أن كافة التحليلات الخاصة بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ لا تتضمن فصل أرصدة أول المدة لكل الحسابات عن الحركة خلال الفترة، مما يصعب معه الوصول لأرصدة أول المدة.
- (٣) تم إثبات الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ وفقاً للأرصدة الدفترية بنحو ١٧٣,٩٠٩,٣٨٩ جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٠٧,٨٨٠,٥٤٩ جنيه)، كما تم حساب أهلاك الأصول الثابتة بنحو ١٠,٨٠٠,٠٠٠ جنيه تقديري بواقع ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه دون مراعاة إستبعاد إهلاك الأصول



التي إنتهي عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً) ولا زالت تعمل بما يخالف معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكها .

٤) تم تعليية الأصول الثابتة (عدد وأدوات) خلال الفترة بنحو ١٠٥,٦٦٧ جنية قيمة أستبدال طفايات الحريق لسيارات الحركة والنقل حيث انها (مصروفات صيانة) بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكها .

٥) بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١١,١٦٨,٥٦٣ جنية وقد تضمنت ما يلي :-

أولا :- حساب الأنفاق أستثماري بقيمة ١٠,١٠٦,٧١٧,٠٠ جنية ويتضمن مبلغ ١,٤١٤,٢٦٤ جنية كان يجب تعليية حساب التكوين الأستثماري بها وبيانها كالتالي :-

اسم المورد	الرصيد	البيان
شركة بوهرالسويسرية	١,٣٣٢,٢٦٤	توريد عدد ٤ فرشاة قمع بامر أستلام ٢٠٢١/٤٦/٢٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٧ .
شركة طنطا موتورز	٨٢,٠٠٠	توريد تانك رش فيبر سعة ٦٠٠ لتر إضافة رقم ١٠٤٠٠٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٩ .
الأجمالي	١,٤١٤,٢٦٤	

ثانياً :- حساب التكوين الأستثماري بقيمة ١,٠٦١,٨٤٥,٠ جنية ويتضمن مبلغ ١٨٠,١٢٠ جنية كان يجب تعليية الأصول الثابتة بها حيث أنه تم تشغيل الأصل وبيانها كالتالي :-

اسم المورد	الرصيد	البيان
شركة ماجيك برنت انترناشونال	٩٠,٠٦٠	توريد ماكينة طباعة الوقت والتاريخ على العبوة بإذن إضافة رقم ٩٩١٤٥ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ وأمر توريد رقم ٢٠٢٣/٢٠٢٢/٩٦ مطحن الكوثر .
شركة ماجيك برنت انترناشونال	٩٠,٠٦٠	توريد ماكينة طباعة الوقت والتاريخ على العبوة بإذن إضافة رقم ٤٢٤١٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ وأمر توريد رقم ٢٠٢٣/٢٠٢٢/٩٦ مصنع المكرونة .
الأجمالي	١٨٠,١٢٠	



- تبين لنا انه تم تعليية المصروفات بقيمة ٢٥٥١١٤ جنيه من ح / التكوين الأستثماري وبمراجعة المستندات وجدنا أنها عبارة عن ترميم ودهانات إيبوكسي لعدد ٢ صومعة بمطحن الصفا وحيث أن هذا الأنفاق يؤدي إلى زيادة كفاءة الأصل وجودة وتحسين أداة ، الأمر الذي بدونه قد يتلف المنتج الرئيسي للشركة فيجب تعليية الأصول الثابتة (مباني) بتلك القيمة.
- كما تضمن حساب التكوين الأستثماري أيضا مبلغ ٦٤٠ ٢٤ جنيه مصري قيمة أتعاب الإستثماري (الشركة العربية للتصميمات والاستشارات الهندسية) عن أعمال معاينة لإنشاء محلات بسور مطحني الصفاء، المروة (مجمع السلام) رصيد متوقف منذ سبتمبر ٢٠١٧ يجب دراسة أسباب توقف ذلك المشروع.

- (٦) * بلغت أرصدة الاستثمارات المالية طويله الأجل الدفترية نحو ١٦,٥٩٨,٩١٥ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٣ تبين لنا عدم تقييم الاستثمارات المالية في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".
- * تبين لنا وجود رصيد بقيمة دفترية ٢٤٥,١١٩ جنيه ضمن أرصدة الاستثمارات المالية طويله الأجل استثمارات عبارة عن أستثمارات في سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بنسبه عائد ٣,٥٪ منذ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم تتخذ الشركة الاجراءات القانونية لاستردادها.
- (٧) عدم قيام إدارة الشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بالأفصاح عن المخزون سواء ضمن السياسات المحاسبية أو الأيضاحات المتممة الأخرى بالمخالفة لمعيار عرض القوائم المالية رقم (١) ومعيار المخزون رقم (٢) ، حيث أن إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ قامت بالأفصاح عن المخزون في قائمة السياسات والإيضاحات المتممة الأخرى.

- (٨) تبين لنا إثبات المخزون السلعي في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بالقيمة الدفترية دون إجراء جرد فعلي حيث أن الشركة دأبت على إجراء الجرد الفعلي في ٣٠ يونية من كل عام كما لم يتم إجراء جرد فعلي للأقماح حيث دأبت الشركة على إجراء تصفية صفرية لخلايا الصوامع عند الإنتهاء من صرفها ويلزم وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية لخلايا الصوامع والجرد الفعلي للشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية.

- (٩) عدم قيام إدارة الشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بالأفصاح عن المصروفات التمويلية سواء ضمن السياسات المحاسبية أو الأيضاحات المتممة الأخرى بالمخالفة لمعيار عرض القوائم المالية رقم (١) ، حيث أن إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ قامت بالأفصاح عن المصروفات التمويلية في قائمة السياسات والإيضاحات المتممة الأخرى.



- (١٠) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية علي أرصدها الظاهرة ضمن حسابات المدينون والموردين في ٣١ مارس ٢٠٢٣ والتي بلغت ٣,٠٨٧,٢٦٤ جنيه مصري (مدين) ، ومبلغ ٢١٥,٨٦٧,٧٥٣ جنيه مصري (دائن) ويلزم ضرورة المطابقة حتي يمكن تحديد الأرصدة الفعلية لتلك الحسابات مع إجراء التسويات المالية اللازمة على ضوء نتيجة المطابقة.
- (١١) بلغت الأرصدة الدفترية للعملاء في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ١٢٥,١١٣ مليون (بعد خصم المخصص) جنيه وبلغت الأرصدة المتوقفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣,٠٧٣ مليون جنيه مصري ولم نتمكن من من تحديد الأرصدة المتوقفة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ لوجود قيد على نطاق أعمال المراجعة كما هو وارد في التحفظ الثاني من تقرير الفحص المحدود.
- (١٢) بلغت أرصدة المدينون والحسابات المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (بعد تخفيض تلك الأرصدة بالأرصدة الدائنة المتعلقة بها) بمبلغ ٧,٦٥١ مليون جنيه مصري ولم نتمكن من تحديدها أو التحقق من تلك الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ لوجود قيد على نطاق أعمال المراجعة كما هو وارد في التحفظ الثاني من تقرير الفحص المحدود.
- (١٣) تضمن رصيد حسابات دائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه، عبارة عن ضريبة عقارية لصالح مصلحة الضرائب العقارية محسوبة على أساس تقديري، يتعين بحث ودراسة المبالغ الفعلية وإجراء التسويات اللازمة.
- (١٤) تبين لنا أن رصيد مدينو بيع الأصول يتضمن مبلغ ١٧٨٠٦٦ جنيه تتمثل في باقي مديونية مستحقة على شركة المستحضرات الطبية نتيجة التنازل بالبيع عن مطحن خطاب بالمطرية منذ ١٠٩٩٤/٦/١٥ (مكون لها مخصص بكامل القيمة) وان المبلغ المتبقي لحين إنهاء الشركة إجراءات البيع والتسجيل بالشهر العقاري والتي لم يتم الانتهاء منه حتي تاريخه، وقد أقامت الشركة دعوى لأثبات الملكية، وصدر فيها حكم بتاريخ ٢٠١٩/١/٣٠ بالوقف التعليقي لحين الفصل في الطعن بالنقض رقم ٧٣/٦١٦٠ ق.
- (١٥) تبين لنا عدم إعداد دراسة للخسائر الانتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية.

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.



مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

- (١) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من (٣٨) حتى (٤٤) فيما يتعلق بأرقام المقارنة.
- (٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية فقرة (٢٠) بند (ب) والخاص بعرض قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية حيث أنه لم يتم عرض قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مقارنة مع قوائم الدخل عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.
- (٣) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.
- (٤) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها
- (٥) تم مراجعة الشهادات السلبية للأراضي والعقارات ملك الشركة وتبين وجود اختلاف بين مسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية ومسمياتها في سجلات الشركة حيث وردت شهادة سلبية خاصة بمطحن مسعد باسم المالك / فؤاد مسلم محمد وشهادة سلبية خاصة بمخازن شبرا الخيمة باسم المالك / مورييس، يوسف إبراهيم وشهادة سلبية لمحلات الخانكة باسم المالك / مستشفى الأمراض العقلية لذلك يلزم تعديل الشهادات السلبية المثبت لها مالك غير الشركة وكذلك تعديل المسميات الواردة بالشهادات السلبية بما يتوافق مع المسميات الواردة بسجلات الشركة.
- (٦) تبين لنا استقطاع مساحة ٢١ ألف م^٢ من شونة العاشر من رمضان منذ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك لإنشاء صوامع (ضمن المنحة الإماراتية الممنوحة للدولة) نري ضرورة متابعة الجهات المعنية بهذا الشأن للاستفادة من أصول الشركة بالشكل الأمثل اقتصادياً.
- (٧) تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم تسجيل بعض أراضي الشركة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لإنهاء تسجيل تلك الأراضي ونذكر منها ما يلي:

- * مطحن المطرية.
- * شونة الناصرية.
- * مخبز عين شمس.
- * مطحن فؤاد.
- * مطحن الهدى.



- ٨) تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوي القضائية المتعلقة ببعض أراضي الشركة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل في تلك الدعاوي ونذكر منها ما يلي:
- * شونة الناصرية.
 - * مطحن صموئيل مقار.
 - * مطحن سعودي.
 - * مطحن عامر.
- ٩) نوصي بضرورة استغلال أرض مدينة نصر ومطحن الصوه وذلك بما يعود بالنفع اقتصادياً على الشركة.
- ١٠) تبين لنا عدم تطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار".
- ١١) تبين لنا عدم الإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "عقود الإيراد من العملاء".
- ١٢) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لأية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في: ٢٩ مايو ٢٠٢٣

